الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
24 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بروان ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18308 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/74/40 و A/74/44 و A/74/48 و A/74/55 و A/74/56 و A/74/146 و A/74/148 و A/74/179 و A/74/233 و A/74/254 و A/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/74/147، و A/74/159، و A/74/160، و A/74/161، و A/74/163، و A/74/164، و A/74/165، و A/74/167، و A/74/174، و A/74/176، و A/74/178، و A/74/181، و A/74/183، و A/74/185، و A/74/186، و A/74/189، و A/74/190، و A/74/191، و A/74/197، و A/74/198، و A/74/212، و A/74/213، و A/74/215، و A/74/226، و A/74/227، و A/74/229، و A/74/243، و A/74/245، و A/74/255، و A/74/261، و A/74/262، و A/74/270، و A/74/271، و A/74/277، و A/74/285، و A/74/314، و A/74/318، و A/74/335، و A/74/349، و A/74/351، و A/74/358، و A/74/460)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/74/166، و A/74/188، و A/74/196، و A/74/268 و A/74/273، و A/74/275، و A/74/276، و A/74/278، و A/74/303، و A/74/311، و A/74/342)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيدة لي** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): عرضت تقريرها (A/74/342)، فقالت إن حكومة ميانمار لا تزال تمنعها من الوصول إلى البلد. ولا تزال تصلها تقارير عن قضايا حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكاتها، ولم يطرأ أي تحسن ملحوظ على الحالة في البلد. وأقرت بأن ميانمار قد صدقت، في أيلول/سبتمبر 2019، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وحثتها على الوفاء بالتزاماتها الجديدة وعلى ضمان أن يظل تجنيدها للأطفال أمرا من الماضي بلا رجعة.

2 - وأضافت قائلة إنه على الرغم من نداءاتها المتكررة، فإن الحكومة لم تلغ ولم تعدل القوانين القمعية، بل تمادت في استخدامها كسلاح ضد من يحاولون ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وفي أيلول/سبتمبر 2019، رفع مسؤولون حكوميون شكاوى جنائية على فنانَين ساخرَين وعلى رسام كاريكاتير بسبب انتقادهم للحزب الحاكم، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقبلة في عام 2020، يشكل هذا الاتجاه أمرا مثيرا للقلق البالغ.

3 - وأشارت إلى أن الأفعال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقد ترقى إلى مستوى جرائم حرب تحدث مرة أخرى، وذكرت أن الإفلات من العقاب على تلك الجرائم هو الأمر السائد. ففي ولاية راخين، يتواصل القتال العنيف بين القوات المسلحة لميانمار، المعروفة باسم قوات تاتماداو، وجيش إنقاذ روهينغيا أراكان. وقد وردت تقارير تفيد بأن جيش أراكان قد اختطف مؤخرا 31 شخصا وحرمهم من حريتهم. وفي عام 2019، تشرد ما يصل إلى 000 60 شخص من جراء النزاع في راخين، إلى جانب 000 10 شخص آخرين في ولاية تشين. وقالت إن إغلاق الإنترنت المتواصل في أربع بلدات في ولاية راخين منذ 123 يوماً يحرم الناس من العديد من حقوقهم ويشكل سابقة خطيرة على الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتصدى لها. وفي آب/أغسطس 2019، تصاعد القتال فجأة في ولاية شان في أعقاب هجمات منسقة شنها تحالف من المنظمات العرقية المسلحة، منها جيش أراكان. وقد أدت المحادثات التي جرت، في أيلول/سبتمبر 2019، بين مركز السلام والمصالحة الوطنية التابع للحكومة من جهة والمنظمات المسلحة من جهة أخرى إلى تراجع القتال، لكن الاشتباكات اندلعت في وقت لاحق من ذلك الشهر عندما أعلنت قوات تاتماداو انتهاء مدة وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد.

4 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من الأحاديث المتكررة عن إعادة اللاجئين الروهينغيا إلى وطنهم، ستكون عودتهم إلى ميانمار أمرا غير آمن بالنسبة لهم، ما لم تُعالَج الظروف الأساسية التي أدت إلى طردهم. ففي أيلول/سبتمبر 2019، اعتُقل ما يصل إلى 30 من الروهينغيا بسبب مغادرتهم لولاية راخين، واتُّهموا بارتكاب أفعال

جنائية، وحُرموا من الاتصال بمحامين، وأصدرت إحدى المحاكم أحكاما بحقهم. وتتعارض هذه المعاملة البغيضة تماما مع التزامات ميانمار في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وهي تنذر بالمعاملة التي سيواجهها الروهينغيا العائدون إذا رغبوا في ممارسة حرية التنقل. ويرفض الروهينغيا بطاقة التحقق الوطنية التي تُصدَر لهم قسراً، لأنهم يعتبرون أنها تشكل وصما لهم بأنهم أجانب ولا تمنحهم مركز المواطنة ولا حقوقاً. وقد قارن الوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019، بطاقةَ التحقق الوطنية بالبطاقة الخضراء التي تُصدَر في الولايات المتحدة الأمريكية للمقيمين الدائمين، وهو ما يؤكد أن بطاقة التحقق الوطنية تُصدَر في الواقع للأجانب ولا توفر سوى حقوق الإقامة. ولن تحل هذه البطاقة مسألة حرمان الروهينغيا من المواطنة والجنسية والحقوق.

5 - واستطردت قائلة إن على المجتمع الدولي أن يقبل بأن وجود لجنة التحقيق المستقلة التابعة للحكومة لا يعني أن من المحتمل أن يُوضع حد للإفلات من العقاب. فلم تصدر هذه اللجنة تقريرا واحدا بعد قرابة 15 شهرا. ورغم إحراز تقدم كبير في العام الماضي مع تفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، وفتح تحقيق من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي يُزعَم وقوعها على الحدود بين بنغلاديش وميانمار، ونظر غامبيا في رفع دعوى ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإن إنهاء الإفلات من العقاب في ميانمار يظل هدفا طموحا بعيد المنال.

6 - وحثت الدول الأعضاء على ألا تسعى وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية في ميانمار على حساب حقوق الإنسان. وقالت إن على المجتمع الدولي ألا يتردد في فرض جزاءات محددة الهدف على الشركات المملوكة لقوات تاتماداو وقادة هذه القوات الذين ثبت أنهم هم أول المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي له إما إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو النظر في إنشاء محكمة دولية. وينبغي له أيضاً أن يعمل مع المجتمع المدني على وضع عمليات مفضية إلى التحول، وفقاً لركائز العدالة والحقيقة والجبر وضمانات عدم التكرار.

7 - واختتمت كلمتها بالقول إنها ما كان لها أن تتوقع قط أنها سوف تلفت الأنظار، بعد خمس سنوات من تعيينها، إلى ما يقوم به الجيش في ميانمار من ارتكاب أخطر الجرائم وفقا للقانون الدولي، بتواطؤ من أجهزة الحكومة التي يسيطر عليها المدنيون.

8 - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن بلده تعاون بحسن نية مع المقررين الخاصين المتعاقبين، رغم معارضته لهذه الولايات الانتقائية المتعلقة ببلدان محددة. غير أنها لم تتلقّ في المقابل سوى المزيد من التمحيص الدولي، والعديد من القرارات الخاصة ببلدان محددة، والمزيد من الآليات ذات الدوافع السياسية التي لم يسبق لها مثيل، وذلك بهدف ممارسة الضغط على البلد تحت ذريعة حقوق الإنسان. واعتبر أن بيان المقررة الخاصة كان مليئا بادعاءات لا سند لها وغير بناءة ومتحيزة واستفزازية، ورأى أنه لن يسهم في حل المشكلة المعقدة في ولاية راخين.

9 - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن حكومة وشعب ميانمار يواجهان تحديات عديدة في بلد حديث العهد بالديمقراطية، فإنهما لم يتراجعا قط عن جهودهما الرامية إلى تحويل البلد إلى اتحاد فيدرالي ديمقراطي. وقد وضعت الحكومة المصالحة الوطنية والسلام على رأس أولوياتها وهي تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتنمية، وانتشار سيادة القانون، ونظام عدالة موثوق به. وتعكف الحكومة حاليا على تعديل الدستور لتحسين حماية الحقوق الديمقراطية التي يتمتع بها الشعب والنهوض بها. وقد عُقدت ثلاث دورات من مؤتمر السلام للاتحاد، اعتُمد خلالها 51 مبدأ أساسيا من المقرر أن يُدرَج في اتفاق السلام الذي سيشكل الدعامة الأساسية للاتحاد الفيدرالي الديمقراطي. وأُحرز أيضا تقدم كبير في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في ظل الحكومة الديمقراطية خلال السنوات الأربع الماضية. وشهدت ميانمار نموا اقتصاديا سريعا، بمعدل نمو بلغ 6,5 في المائة في الفترة 2019/2018، وقد انخفض فيها الفقر إلى النصف، من نسبة 48,2 في المائة في عام 2005 إلى نسبة 24,8 في المائة في عام 2017.

10 - وأردف قائلا لقد ترددت، في الآونة الأخيرة، دعوات إلى منع الاستثمارات في الشركات والأعمال التجارية في ميانمار وفرض عقوبات عليها لأسباب تتصل بحقوق الإنسان. وستخلّف هذه الإجراءات العقابية الكاسحة أثرا سلبيا على عملية إرساء الديمقراطية، والجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وقد أخفقت الجزاءات الاقتصادية التي فرضها الغرب على ميانمار منذ قرابة 30 عاما في تحقيق معظم أهدافها، ولم تجلب سوى المشقة والفقر للناس العاديين.

11 - وأشار إلى أن شعب ميانمار يواصل ممارسة حقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ونظرا لأن ميانمار بلد متعدد

الأعراق والأديان، فإن دستورها يكفل حرية الدين. ومع أن ميانمار بلد يدين الأغلبية الساحقة من سكانه بالبوذية، فإنه لا يوجد فيها تمييز ضد الديانات الأخرى.

12 - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين، تعمل الحكومة جاهدة للتعجيل بإعادة العائدين الذين تم التحقق من هويتهم إلى أوطانهم وتهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لهم، وذلك بالتعاون مع بنغلاديش، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ورأى أن الطريقة الوحيدة الممكنة لمعالجة مسألة المشردين هي التنفيذ الدقيق للاتفاقات والترتيبات الثنائية القائمة. وقال إن مفتاح نجاح عملية الإعادة إلى الوطن يكمن في الصبر والتفاهم وحسن النية؛ أما توجيه أصابع الاتهام، والاستعراض السياسي، ووضع شروط جديدة فلن يؤدي إلا إلى إطالة محنة المشردين.

13 - وتابع يقول إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا توصية المقررة الخاصة الداعية إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو النظر بدلا من ذلك في إنشاء محكمة دولية. وقال إن حكومة بلده لا تعارض المساءلة عن أي أفعال غير مشروعة تتصل بالادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ولاية راخين. وبناء على ذلك، تعد لجنة التحقيق المستقلة حاليا تقريرا يتضمن توصيات بشأن الإجراءات الإضافية التي ينبغي اتخاذها. وقد أنشأ الجيش مؤخراً محكمة تحقيق للتحقيق في الادعاءات الواردة في تقارير حقوق الإنسان. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية ألا تقوض سلامة تلك التحقيقات المستقلة. وتتوفر لدى حكومة بلده الإرادة اللازمة لمعالجة مسألة المساءلة والقدرة على ذلك.

14 - ومضى قائلا إن إنشاء آلية التحقيق المستقلة لميانمار يتعدى نطاق ولايتي الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ولذلك فإن وفد بلده لا يعترف بالآلية ولن يتعاون معها. وسيكون المبلغ المخصص للآلية لفترة سنتين الذي يفوق 25 مليون دولار هدرا للموارد الشحيحة التي تمتلكها الأمم المتحدة، لا سيما بالنظر إلى أزمة السيولة الخطيرة التي تواجهها المنظمة حاليا.

15 - واسترسل قائلا إنه عندما تكون حالة حقوق الإنسان في بلد ما قيد النظر، يجب أن تؤخذ الظروف الخاصة بذلك البلد بعين الاعتبار. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الناس وحرياتهم تقع على عاتق الحكومات، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات على بناء قدرتها على الوفاء بمسؤوليتها. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التعاون البناء مع ميانمار ويدعم عملية إرساء الديمقراطية فيها.

16 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه في الاجتماع الوزاري الذي عقدته الحركة في كاراكاس في تموز/يوليه 2019، أكد الوزراء من جديد التزامهم بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة والقانون الدولي.

17 - وأضاف قائلا إن الوزراء أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء تفشي الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات انتقائية تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان، وأشار إلى أن هذه الممارسة تمثل وسيلة لاستغلال حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآرب سياسية. ومن ثم، فهي تنتهك مبادئ العالمية والنزاهة والموضوعية واللاانتقائية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وتقوض التعاون باعتباره المبدأ الأساسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا على نحو فعال.

18 - وأردف قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية المخول لها النظر في قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون تمييز، ويتم الاضطلاع به بمشاركة كاملة من جانب البلد المعني، وبإيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات.

19 - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تتعاون مع المقررة الخاصة وأن تتيح لها إمكانية الوصول الكامل دون قيود ولا رقابة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها لمتعهدي مشاريع الأعمال والمجتمع الدولي كفالة أن يؤدي النشاط الاقتصادي في ميانمار إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة السكان. ورأى أنه مع دخول ميانمار في فترة حملة انتخابية، سيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يضمن تمكُّنَ شعب ميانمار من ممارسة خياراته الانتخابية بحرية وتجسيدَ الحملة الانتخابية للمعايير الديمقراطية. وسأل عن الخطوات التالية التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها لضمان المساءلة، بالتزامن مع مواصلة العمل مع الفرع المدني من الحكومة دعما للتحول الديمقراطي. وطرح سؤالا بشأن الكيفية التي تعتزم بها المقررة الخاصة متابعة توصيات بعثة تقصي الحقائق وبشأن كيفية تصورها لتعاونها مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

20 - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إن المساءلة شرط مسبق أساسي للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للعديد من المشردين، ولا سيما أقلية الروهينغيا، ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتكلم بصوت واحد بشأن موضوع المساءلة. ولذلك، أعرب عن اهتمامه بمعرفة مدى تعاون المقررة الخاصة مع سائر الولايات المنوطة بالأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لدعوة المقررة الخاصة إلى قيام مجلس الأمن بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعن خيبة أمل الوفد بسبب عدم اتخاذ إجراء في المجلس. وتساءل إلى أي مدى ستتعاون المقررة الخاصة مع التحقيق الذي تجريه المحكمة.

21 - **السيد تيرني** (أيرلندا): قال إن حكومة ميانمار ينبغي لها أن تحيط علما بالتوصيات المفصلة الواردة في تقرير المقررة الخاصة. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء استمرار حوادث التحريض على العنف والكراهية على شبكة الإنترنت ضد الأقليات الإثنية والدينية، والتقارير التي تفيد بالزيادة الأخيرة في التحريض ضد جماعة راخين الإثنية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وحث ميانمار على وضع خطة جامعة وشاملة للتصدي للأسباب الجذرية للتمييز وحماية الحريات الأساسية. ونوَّه إلى الدعوة التي وجهتها المقررة الخاصة إلى حكومات موطن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في ميانمار باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار من جانب مؤسسات الأعمال المقيمة في إقليمها و/أو الخاضعة لولايتها القضائية، وتساءل عن الخطوات المحددة المتوخاة في هذا الصدد.

22 - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن مما يؤسف له استمرار رفض ميانمار التعاون مع كيانات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك المقررة الخاصة. وأضاف أن الدعوة إلى المساءلة يتعين تلبيتها من خلال عملية ذات مصداقية والتركيز على تلبية احتياجات العدالة لدى الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها ضمان التكامل بين الآليات القضائية، بالنظر إلى الحاجة إلى كفالة هذا التكامل من أجل بث الشعور بالثقة بين الضحايا.

23 - وأشار إلى أن المقررة الخاصة قدمت توصيات قيّمة، منها إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة دولية. وأوضح أن تقديم المعونة تحت ذريعة التنمية وحدها لن يكفي؛ وأن حقوق الإنسان والمساءلة والمسائل من قبيل حرية التنقل والسبل المستدامة لكسب العيش ينبغي أن تُعالج أيضا على النحو الذي أشارت إليه طائفة الروهينغيا والمقررة الخاصة. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى تنفيذ توصيات المقررة الخاصة، بما في ذلك إعادة الجنسية بدلا من اتباع المسار المفضي إلى الجنسية.

24 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن مما يؤسف له أن حكومة ميانمار ما زالت تمنع وصول المقررة الخاصة. وأشار إلى أن أفضل طريقة أمام الحكومة للتعامل مع تقرير المقررة الخاصة هي توجيه الدعوة لها لزيارة البلد والتعاون معها مباشرة. وقال إن الحكومة ينبغي لها أن تتعاون تعاونا كاملا مع جميع المكلفين بولايات التابعين للأمم المتحدة. وأعرب عن ثناء وفد بلده على حكومتي تايلند وماليزيا لتعاونهما مع المقررة الخاصة.

25 - وحث جميع أطراف النزاع في ولايات راخين وكاشين وشان على وقف تصعيد الأعمال العدائية والانخراط في حوار مجد. وقال إن أي إعادة اللاجئين إلى الوطن يجب أن تستوفي معايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حيث كونها آمنة وكريمة وطوعية. وأضاف أن حكومة ميانمار ينبغي لها أن توفر الظروف المواتية لعمليات العودة عن طريق منح المفوضية والبرنامج الإنمائي إمكانية الوصول دون عوائق، وأن تنخرط في حوار موضوعي مع المشردين من طائفة الروهينغيا، وأن تقدم خطة شفافة وذات مصداقية لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، وقال إن الوفد يدعو جميع الدول إلى دعم الولاية المنوطة بها. وتساءل عن الوسيلة التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يساعد الحكومة على المضي قدما.

26 - **السيدة بريكريلوفا** (تشيكيا): قالت إن حكومة ميانمار ينبغي لها أن تمنح المقررة الخاصة إمكانية الوصول الكامل إلى البلد وأن تسمح لها بأداء جميع الواجبات المكلفة بها من مجلس حقوق الإنسان. وأضافت أن جميع أطراف النزاع في ميانمار ينبغي لها أن توقف فورا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين وأن تضع حدا للقتل العشوائي والاغتصاب والتشريد القسري والسخرة. وقالت إن وفد بلدها يحث الحكومة على كبح تجنيد الأطفال كمقاتلين والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام وتنفيذها. أما فيما يتعلق بإغلاق مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، قالت إن الحكومة يجب عليها أن تضمن أن تكون جميع عمليات إعادة التوطين طوعية وآمنة وكريمة. ورحبت بتلقي المزيد من المعلومات عن الحالة الراهنة للسجناء السياسيين.

27 - **السيد بيوردال** (النرويج): قال إن وفد بلده يثني على قيام ميانمار مؤخرا بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وسن قانون جديد بشأن حقوق الأطفال، إلا أن الوفد لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم حدوث تحسن في حالة حقوق الإنسان في البلد. وحث حكومة ميانمار على أن تتخذ خطوات إضافية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. وقال إن الحكومة ينبغي لها أيضا أن تكثف جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين من أجل كفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة لجميع اللاجئين دون مزيد من التأخير. ومضى قائلا إن المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي يجب أن يخضعوا للمساءلة من خلال آلية وطنية أو دولية للعدالة الجنائية. وقال إن وفد بلده يحث حكومة ميانمار على التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة ومنحها إمكانية الوصول إلى البلد. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها لمؤسسات الأعمال الدولية التي تعمل في ميانمار أو تؤدي أعمالا متصلة بها، أن تساعد على إنهاء التجاوزات في مجال حقوق الإنسان في البلد.

28 - **السيد ليفال** (فرنسا): قال إن سلطات ميانمار ينبغي لها أن تتعاون مع المقررة الخاصة وآلية التحقيق المستقلة لميانمار. وأوضح أن حكومة بلده إذ تدين استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ميانمار واستئناف أعمال القتال مع جيش أراكان، فإنها تحث السلطات على بذل كل جهد ممكن للتغلب على حالة الجمود. وحث جميع الأطراف على أن تضع حدا للعنف الجنسي في مناطق النزاع، والسلطات في ميانمار على أن تكفل تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وأضاف أن الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأشخاص في ميانمار يجب حمايتها، لا سيما في ضوء الانتخابات العامة المقررة في عام 2020، التي ستكون معْلَما بارزا في مسار التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده توسع نطاق دعمها المقدم إلى الفرع المدني من حكومة ميانمار، وتحثها على ضمان أن تجرى الانتخابات بسلاسة.

29 - **السيد لوير** (لكسمبرغ): قال إن وفد بلده يشعر بخيبة أمل بسبب استمرار رفض سلطات ميانمار التعاون مع المقررة الخاصة، ويحثها على قبول الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وأضاف أن السلطات ينبغي لها أن تمنح العاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تحسين المعونة الإنمائية والإنسانية من أجل تعزيز الدعم المقدم للأقليات في ميانمار بغية تمكينهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لهم.

30 - وقال إن سلطات ميانمار ينبغي لها أن تكفل حقوق الإنسان للأقليات العرقية وحق جميع الأشخاص في حرية التعبير وحرية الانتساب. وفي ضوء انتخابات عام 2020، ينبغي للسلطات أن تبذل كل جهد ممكن لحماية الحقوق المدنية والسياسية والسماح للصحفيين بأداء عملهم بشكل مستقل. وتساءل عن المخاطر الرئيسية المتوقعة في ضوء الانتخابات في ميانمار وعما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لضمان حرية التعبير للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

31 - **السيد فايفيلد** (أستراليا): قال إن جميع أطراف النزاع في ميانمار ينبغي لهم وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، والعودة إلى الحوار الهادف. وأكد على ضرورة منح الوكالات الإنسانية إمكانية الوصول الكامل والفعلي من أجل إيصال المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. وحث حكومة ميانمار على تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للمشردين إلى ولاية راخين، بسبل من بينها تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتصديق ميانمار على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ويشجع ميانمار على مواصلة جهودها صوب التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأشار إلى أن سحب الدعوى ضد القس سامسون وإن كان محل ترحيب، فإن العديد من الصحفيين والفنانين والنشطاء الآخرين ما زالوا يواجهون اتهامات بالقيام بأنشطة تدخل في صميم عملهم. وقال إن حكومة ميانمار يجب أن تكفل أن يتيح إطارها التشريعي توفير بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والصحفيين والمحامين. واختتم كلامه قائلا إنه سيكون من المهم معرفة الكيفية التي يمكن بها للشركاء الإقليميين المساعدة على المضي قدما في تنفيذ عملية السلام ودعم التحول الديمقراطي في ميانمار.

32 - **السيدة كو ديلغادو** (كوبا): قالت إن بلدها يعارض الإجراءات الخاصة المتخذة بشأن بلدان محددة، وذلك لأنها تشجع على اتباع نهج المواجهة، الذي لا يعزز التعاون أو الحوار القائم على الاحترام ولا يؤدي إلى تسوية أي شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. وأكدت أن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل إطار لدراسة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة، ومن

خلال الحوار البناء. وأعربت عن استعداد وفد بلدها لدراسة الحالة في ميانمار من خلال التعاون والحوار القائم على الاحترام والتقيد بمبادئ المساواة واللاانتقائية والحياد.

33 - **السيد روهلاند** (ألمانيا): قال إن استمرار دورة العنف والظلم والإفلات من العقاب في ميانمار لن تنتهي إلا بالمساءلة. ولذلك، نظمت ألمانيا اجتماعا لمجلس الأمن بصيغة ''آريا'' يركز على المساءلة في ميانمار في آب/أغسطس 2019. وحث حكومة ميانمار على منح الأمم المتحدة والمجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول دون قيود إلى البلد. وتساءل عن الأثر الذي سيخلفه الحد من حرية التعبير على شرعية الحملة الانتخابية.

34 - **السيد دينغر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة ميانمار ينبغي لها أن تعيد التعاون مع المقررة الخاصة. وأشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة تدعو إلى الإفراج غير المشروط والفوري عن جميع الأشخاص الذين احتجزوا تعسفا، بمن فيهم المخرج السينمائي مين هتين كوكو غيي، وإلى وضع حد لاستخدام القوانين الإشكالية لخنق حرية التعبير وحرية الدين وسائر الحريات الأساسية. وقال إن حكومة بلده تدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية ووسائط الإعلام دون معوقات إلى ولايات راخين وكاشين وشان وغيرها من المناطق المتضررة من العنف في جميع أنحاء البلد، وتهيئة ظروف تسمح بالعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية أو إلى الأماكن التي يختارونها. وحث حكومة ميانمار على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحرية التنقل والحصول على الخدمات الصحية وسبل كسب العيش والإصلاح الأمني وتوفير سبل مجدية لحصول أفراد الروهينغيا الباقين في ولاية راخين على الجنسية. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم آليات المساءلة ذات المصداقية، مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

35 - **السيدة بارك** (جمهورية كوريا): قالت إن المجتمع الدولي ينبغي له أن يساعد حكومة ميانمار في تنفيذ إصلاح حقيقي والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأكدت أن الشمول والشفافية من الأمور الحاسمة في كل مراحل عملية السلام، وأن الحكومة ينبغي لها أن تعزز تعاونها مع أصحاب المصلحة. وأضافت قائلة إن الحكومة اتخذت خطوات مهمة لتحسين الحماية القانونية لحقوق الأطفال، وينبغي لها أن تنفذ على نحو فعال وشامل تلك التدابير لتمكين جميع الأطفال في ميانمار من التمتع بحقوقهم. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بقيام الحكومة بوضع استراتيجية وطنية بشأن إغلاق مخيمات المشردين داخليا بالتشاور مع الأمم المتحدة. واختتمت كلامها قائلة إن الاستراتيجية ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للتشرد، وإن جميع عمليات العودة أو إعادة التوطين يجب أن تتسم بالطابع الطوعي.

36 - **السيد أحمد** (ملديف): قال إن جميع أصحاب المصلحة المعنيين يتعين عليهم التعجيل بوتيرة الجهود الرامية إلى حماية حقوق المتضررين من الأزمة الإنسانية المستمرة في ميانمار، وإنشاء الأطر المؤسسية اللازمة لسلامتهم. وحث حكومة ميانمار على أن تتخذ أيضا خطوات ملموسة لوقف جميع الفظائع والأعمال العدائية المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا، وكذلك السماح بتنفيذ جهود الإعادة إلى الوطن بطريقة إنسانية وفي الوقت المناسب.

37 - **السيد كيم إن ريونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد معارضته المستمرة للولايات المتعلقة ببلدان محددة، لأنها قائمة على التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان هو الآلية المختصة بالنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وبطريقة نزيهة. وقال إن مسائل حقوق الإنسان ينبغي ألا تكون مسيسة وألا تستخدم كأداة من أدوات السياسة الدولية تحت أي ظرف من الظروف. وأوضح أن إرساء السلام الدائم والاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية للجميع في ميانمار سيتحقق عن طريق الحوار البناء والتعاون بين الأطراف المعنية، وليس توجيه الاتهامات وممارسة الضغوط والاستقطاب.

38 - **السيدة ندايايشيمي** (بوروندي): كررت الموقف المبدئي لوفدها المعارض لولايات ولجان تقصي الحقائق المتعلقة ببلدان محددة لما تأتي به من نتائج عكسية. وأعربت عن شعور وفد بلدها بالقلق إزاء استخدام بعض هيئات الأمم المتحدة لأغراض سياسية، مما يقوض التعاون باعتباره من المبادئ الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وحمايتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة لديها بالفعل آليات مناسبة لتحليل حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان دون تمييز، وهي تحديدا الاستعراض الدوري الشامل، وهو من الأرجح أن يحقق نتائج ملموسة في ميانمار وبلدان أخرى.

39 - **السيد بوي** تاي كوانغ (فييت نام): قال إن وفد بلده ممتن لبنغلاديش على كرمها وجهودها الجبارة في استضافة أكثر من مليون

مشرد وتقديم الدعم لهم. ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز الحوار والتعاون مع ميانمار والأطراف ذات الصلة بغية إيجاد حلول شاملة ودائمة للمسألة في ولاية راخين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي بذلتها مؤخرا رابطة أمم جنوب شرق آسيا والخطوات التي اتخذتها ميانمار، من خلال العمل عن كثب مع الأطراف ذات الصلة والمجتمع الدولي، لمعالجة هذه المسألة. واختتم كلامه بالقول إن فييت نام تؤيد تعزيز الدور الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مساعدة ميانمار على إحلال السلام والوئام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين، وستواصل بذل هذا الجهد عند ترؤسها الرابطة في عام 2020.

40 - **السيد فونجاي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفد بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة ميانمار والأطراف المعنية في معالجة الحالة في ولاية راخين، ولا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة بالتعاون الوثيق مع بنغلاديش، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن ثناء وفد بلده على ميانمار لقيامها بتصديق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ورأى أن القرارات الخاصة ببلدان معينة المتعلقة بحقوق الإنسان لا تساعد في معالجة حالة حقوق الإنسان في أي بلد. واعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل هو الإطار الوحيد المناسب لمعالجة حالات حقوق الإنسان في البلدان. واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي وحكومة ميانمار إقامة حوار وتعاون حقيقيين من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان.

41 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن الصين، بوصفها بلدا مجاورا صديقا لميانمار، تأمل في أن تحقق ميانمار الاستقرار والتنمية لما فيه مصلحتها والمصلحة المشتركة للبلدان في المنطقة. وأكدت أن الصين ستواصل دعم ميانمار في انتهاج مسار إنمائي يتناسب مع ظروفها الوطنية. وأشارت إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ميانمار، وأن يستعرض على نحو شامل وعادل وموضوعيّ التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في ذلك البلد، وأن يفهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها.

42 - وأضافت قائلة إن وزراء خارجية الصين وميانمار وبنغلاديش عقدوا مؤخرا اجتماعات في نيويورك توصلوا فيها إلى توافق في الآراء ينطوي على ثلاث نقاط. أولها أن هناك إرادة سياسية قوية لإعادة المشردين مبكرا إلى الوطن، إذ تعتقد كل من ميانمار وبنغلاديش أنه ما عاد من الممكن تأخير إعادة المشردين إلى الوطن وأنه ينبغي حل المسألة في وقت مبكر. وثانيها أن جميع الأطراف اتفقت على إنشاء آلية عمل. وثالثها أن التنمية أمر أساسي لحل مسألة ولاية راخين. وأشارت إلى أن البلدان الثلاثة اتفقت على تعزيز التعاون الثلاثي، ولا سيما عن طريق تحقيق الاستفادة المثلى من آليات التعاون الثنائي القائمة بين الصين وميانمار وبين الصين وبنغلاديش من أجل تهيئة المزيد من فرص العمل وتعزيز التنمية.

43 - ومضت تقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتز بالتقدم الذي أحرز بشق الأنفس نحو حل مسألة ولاية راخين وأن يهيئ الظروف المؤاتية لتسويتها. واختتمت كلامها بالقول إنه ينبغي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وإقامة الحوار والتعاون مع الحكومات، وإيلاء الاهتمام للمعلومات الموثوق بها التي تقدّمها، والتوقف علنا عن ممارسة الضغط عليها.

44 - **السيد سريفيهوك** (تايلند): قال إن وفد بلده يحيط علما بالتطورات الإيجابية التي تشهدها ميانمار، ولا سيما سن تشريعات بشأن حقوق الطفل والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. واعتبر أن الحوار البناء بين جميع الجهات صاحبة المصلحة أمر أساسي لإيجاد حلول عملية ودائمة للتحديات البالغة التعقيد والمتعددة الأوجه في ولاية راخين. وأعرب عن استعداد تايلند، بوصفها الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، لتعزيز دور الرابطة في مساعدة ميانمار والتعاون معها. وأشار إلى أن تايلند لديها خبرة في إعادة المشردين بنجاح إلى البلدان المجاورة على أساس طوعي بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وأنها أعادت أكثر من 000 1 شخص إلى ميانمار بين عامي 2016 و 2019. واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تنفذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين تنفيذا كاملا بغية معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وتعزيز التنمية المستدامة في الأجل الطويل للجميع في ولاية راخين.

45 - **السيدة لي** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قالت في معرض حديثها عن مسألة الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات التجارية أن تساعد في النهوض بعملية السلام ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، إنه ينبغي للشركات أن تتقيد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل عملية التعاون مع

ميانمار وطيلة هذه العملية، وبخاصة قبل تنفيذ المشاريع في المناطق المتأثرة بالنزاع، ولا سيما في ولايتي راخين وتشين، وأن تعلق العمل بالمشاريع والاستثمارات على أساس بذل العناية الواجبة عند الاقتضاء. وأعربت عن ترحيبها بشروع بعض الحكومات بالفعل في وقف التعامل مع الشركات المرتبطة بالجيش المدرجة في قائمة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار.

46 - وأضافت قائلة إن الانتقال إلى الديمقراطية يجب أن يكون شاملا وشفافا، وأن يشمل جميع الأقليات المتضررة، وأن يركز على المسائل الجنسانية. وينبغي لجميع عمليات وآليات المساءلة أن تكون شاملة وأن تتولى زمامها جهات محلية وأن تكون ملائمة للسياق وأن تركز على الضحايا. وينبغي للحكومة، بدلا من اعتماد مشروع القانون المتعلق بخطاب الكراهية الذي سيؤدي إلى خنق حرية التعبير في الفترة السابقة للانتخابات، أن تنظم حملة للتشجيع على التسامح والسلام والوئام. وأشارت إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت بشكل كبير في بث خطاب الكراهية في ميانمار. ولذلك ينبغي لشركات الإنترنت أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأن تخصص موارد كافية لتنقيح المحتوى من أجل الوفاء بمسؤولية المؤسسات التجارية عن احترام حقوق الإنسان بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

47 - ومضت تقول إنه حتى الآن، تعرض 606 أشخاص للاضطهاد بسبب أنشطتهم السياسية، بمن فيهم 56 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن، و 187 شخصاً ينتظرون المحاكمة داخل السجن، و 363 شخصاً ينتظرون المحاكمة خارج السجن. واعتبرت أن من الضروري، في إطار السعي لتحسين عملية تقديم المعونة الإنسانية دعما للأقليات، كفالة الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع. فلا منظمات المعونة الإنسانية الدولية ولا تلك المحلية استطاعت الوصول إلى ولايتي كاشين وشان أو إلى الجزء الشرقي من البلد. وكانت هناك صعوبات أيضا في الوصول إلى المناطق المتضررة في ولاية راخين.

48 - وأعربت عن ترحيبها بالاجتماع المعقود بصيغة ''آريا'' الذي نظمته ألمانيا. ورأت أن مجلس الأمن ينبغي أن يدعو المقررين الخاصين المعنيين بجميع آليات الإجراءات الخاصة إلى الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا. وذكرت أن المقررين الخاصين لم يقدموا تقارير إلى مجلس الأمن في هذه الاجتماعات منذ عقود. واعتبرت أنه يجب الإبقاء على الأموال التي أقرتها اللجنة الخامسة لآلية التحقيق المستقلة لميانمار. وأكدت أنها ستبذل قصارى جهدها لمتابعة توصيات بعثة تقصي الحقائق قبل انتهاء ولايتها في آذار/مارس 2020.

49 - واسترسلت قائلة إن الأمر متروك للدول الأعضاء لتحديد مستقبل الولاية. وذكرت أن حكومة ميانمار قالت إنها ستتعاون مع مقرر خاص مختلف، وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل قيامها بذلك. واختتمت كلامها بالقول إنها تذكر بوضوح أول اجتماع لها مع مستشارة الدولة ووزيرة الخارجية، أونغ سان سو تشي في عام 2014 وما جرى بينهما من محادثات صريحة وصادقة، وأعربت عن أملها في لقائها مرة أخرى قبل انتهاء ولايتها.

50 - **السيد داروسمان** (رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار): قال إن العديد من الجرائم الخطيرة التي ينص عليها القانون الدولي والتي سبق أن أبلغت عنها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار ما زال يرتكبها جيش ميانمار في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يؤثر على جميع الجماعات العرقية الرئيسية. واعتبر أن الانعدام شبه التام للمساءلة عما ارتُكب في الماضي من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يؤكد ما توصلت إليه البعثة في السابق من استنتاج مفاده أن حلقة الإفلات من العقاب تتيح وتغذي ارتكاب هذا السلوك الشائن من جانب قوات الأمن.

51 - وأضاف قائلا إن الاضطهاد الصارخ لطائفة الروهينغيا في ميانمار مستمر بلا هوادة، وأنه لم يطرأ تغيير يُذكر على حالة المتبقين من طائفة الروهينغيا في ولاية راخين البالغ عددهم نحو 600 000 شخص. واعتبر أنه يمكن الاستدلال على استمرار نية الدولة في ارتكاب أعمال إبادة جماعية فيما يتعلق بطائفة الروهينغيا، الأمر الذي ينذر بخطر جسيم يتمثل في تكرار الإبادة الجماعية. وأشار إلى أن ميانمار لا تفي بما يترتب عليها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها من التزامات بمنع الإبادة الجماعية والتحقيق فيها وسن تشريعات فعالة تجرم ارتكابها وتعاقب عليه، وذلك بالنظر إلى أن السياسات والقوانين والأفراد والمؤسسات التي أرست الأسس لـ ''عمليات التطهير'' الوحشية في عامي 2016 و 2017 لا تزال قائمة. ففي تجاهل تام لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، لا تزال القوانين التمييزية، بما في ذلك قانون الجنسية لعام 1982، سارية المفعول. وإصرار الحكومة على أن تكون الإجراءات المتعلقة بالجنسية مستندة إلى خطة بطاقات التحقق الوطنية هو ضرب من ضروب الخداع. فهذه البطاقات، بدلا من أن تحقق الإدماج عن طريق المواطنة، تزيد من الإقصاء الذي يمارَس ضد أفراد طائفة

الروهنغيا، الذين كان العديد منهم مقبولين كمواطنين في ميانمار وينبغي الاعتراف بهم من جديد بوصفهم كذلك.

52 - وتابع قائلا إنه خلافا لما تدعيه الحكومة، لم يتم إغلاق مخيمات المشردين داخليا. والواقع أن حالة طائفة الروهينغيا في ولاية راخين قد تدهورت حيث قاست عاما آخر من التمييز والفصل والقيود المفروضة على التنقل وانعدام الأمن، دون أن تتاح لها إمكانية الوصول بشكل كاف إلى فرص كسب العيش أو الأراضي أو الخدمات الأساسية، أو إمكانية اللجوء إلى القضاء فيما يتعلق بالجرائم التي ارتُكبت ضدها من جانب قوات تاتماداو في الماضي. وأشار إلى أن عودة ما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا إلى ولاية راخين أمر مستحيل بكل بساطة في ظل الظروف الراهنة. فقد تم تدمير أراضيهم وقراهم وجرفها ومصادرتها، وأنشئت هياكل جديدة شبيهة بالمخيمات يزاول فيها الروهينغيا أعمالا قسرية. ومن الواضح أن خطط الحكومة الرامية إلى إعادتهم إلى الوطن غير كافية.

53 - وأردف قائلا إن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني قد ارتُكبت في سلسلة هجمات شنتها قوات تاتماداو في شمال ولاية راخين وجنوب ولاية تشين في الأشهر الماضية. وذكر أن فترات الهدوء النسبي التي تشهدها الأعمال العدائية النشطة في ولاية كاشين في شمال ميانمار يقابلها تكثيف الأعمال العدائية في ولاية شان، ولا سيما منذ آب/أغسطس 2019. وأشار إلى مقتل وجرح مدنيين في عدد من الهجمات التي شنتها أطراف النزاع. ولفت إلى أن أعمال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات مستمرة في شمال ميانمار.

54 - واسترسل قائلا إن بعثة تقصي الحقائق، في امتثال تام لولايتها، أكملت نقل موادها إلى آلية التحقيق المستقلة لميانمار، بما في ذلك 1 227 مقابلة أجريت مع ضحايا وشهود وقائمة تضم أكثر من 150 شخصا يشتبه في تورطهم في جرائم دولية، وستكون هذه المواد بمثابة أساس مهم يمكن الاستناد إليه في إعداد مرافعات الادعاء.

55 - وأردف قائلا إن حكومة ميانمار تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها من انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن النتائج التي توصلت إليها البعثة أظهرت أنها لم تفعل ذلك. ولذلك يجب أن يواصل المجتمع الدولي رصد الحالة في ميانمار. ويجب على مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن وضع حد للانتهاكات المستمرة والحؤول دون تكرارها. وبهدف اتخاذ إجراءات فعالة، يجب أن تتوافر لدى المجتمع الدولي معلومات موثوقة ومؤكدة. ولذلك يجب على مجلس حقوق الإنسان إصدار تكليف بإجراء عمليات رصد وتحقيق وإبلاغ منتظمة ومُحكمة ومستقلة تخصص لها موارد مناسبة، وينبغي أن تقدم الجمعية العامة ما يلزم من دعم سياسي ومالي لضمان فعالية هذه الولايات.

56 - وتابع قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة أن تواصل رصد التقدم المحرز في مجال المساءلة وأن توصي باتخاذ إجراءات في حال عدم تحقيق نتائج ملموسة. وأشار إلى وجود عدد من مبادرات المساءلة الجارية على الصعيد الدولي التي تتطلب الدعم، من بينها التحقيق الذي يجريه مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية وخطط غامبيا الرامية إلى رفع قضية أمام محكمة العدل الدولية، باسم منظمة التعاون الإسلامي، ضد ميانمار لانتهاكها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ورأى أن أيا من المبادرتين لا يمكنه، مع ذلك، معالجة الجوانب الكاملة للنقص في المساءلة، وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك إنشاء محكمة مخصصة. وينبغي للحكومات أن تعرب عن استعدادها لممارسة ولايتها القضائية على ما تحدده البعثة من جرائم منصوص عليها في القانون الدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار من أجل دعم هذه المساعي.

57 - واستطرد قائلا إنه مع انعدام المساءلة على الصعيد المحلي، ينبغي استكشاف سبل بديلة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك فرض الجزاءات المحددة الأهداف، وفك الارتباط المالي والسياسي مع قوات تاتماداو، وتعليق أنشطة الاستثمار والتنمية في ولاية راخين. وأشار إلى أن تقرير البعثة (A/HRC/42/50) يوفر خريطة طريق وإرشادات محكمة في هذا الصدد، وقد أدى بالفعل إلى فك الارتباط من جانب الحكومات والمؤسسات التجارية. واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في تأييد فك الارتباط هذا، مع التوصية بفرض جزاءات محددة الأهداف وحظر على الأسلحة من جانب مجلس الأمن.

58 - **السيد سوان** (ميانمار): قال إنه لا ينبغي تفسير مشاركة وفد بلده في جلسة التحاور على أنها تعني أنه يعترف بالبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار أو بولايتها أو بأي من تقاريرها. فقد قدم رئيس بعثة تقصي الحقائق آراء من جانب واحد ومزاعم لا تستند إلى أدلة مثبتة ومعلومات مضللة، وتجاهل تماما الأدلة والحقائق المناقضة، بما في ذلك الحالة المدمرة التي تعيشها الأقلية

الهندوسية البريئة والمجموعات العرقية الأخرى في ولاية راخين. وتؤكد جميع الأعمال التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق صحة رفض حكومة بلده لآلية التحقيق المستقلة لميانمار.

59 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ذكرت بوضوح مرارا وتكرارا أنه يجب مساءلة مرتكبي جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب في تدفق كبير للمشردين إلى بنغلاديش. غير أنها لن تقبل إطلاقا أي محاولة لممارسة ضغط سياسي جائر غير مبرر عليها بذريعة المساءلة. ولا تشكل مسألة ولاية راخين سوى تحدٍّ من التحديات العديدة التي تواجه ميانمار بوصفها دولة ديمقراطية فتية. وقد وضعت الحكومة في صدارة أولوياتها مسألة إيجاد حل دائم للمشاكل التي طال أمدها في ولاية راخين، مما أدى إلى تشكيل اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه المسألة على أنها مشاكل إنسانية ومشاكل تتعلق بحقوق الإنسان تؤثر على مجتمع معين فحسب، بل ينبغي النظر إليها من منظور أوسع نطاقا وكلي.

60 - وتابع قائلا إنه على الرغم من الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة لحل المشاكل المعقدة التي طال أمدها في ولاية راخين، فإن الهجمات الإرهابية التي شنها جيش أراكان على مراكز حرس الحدود في ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر 2016 تسببت في التدفق الأولي للمشردين إلى الخارج عبر الحدود. ومن ثمَّ، أرسلت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فريقا إلى بنغلاديش قام بإعداد تقرير عاجل يستند إلى المعلومات التي جُمعت من مقابلات أجريت مع المشردين في المخيمات في كوكس بازار من دون وقائع مثبتة. واعترضت الحكومة على قيام مجلس حقوق الإنسان لاحقا بتشكيل بعثة تقصي الحقائق بسبب قلقها البالغ إزاء استصواب إنشاء البعثة وولايتها، حيث حذرت المجتمع الدولي من أن البعثة لن تؤدي إلا إلى زيادة الأعمال العدائية بين المجتمعات المحلية في ولاية راخين.

61 - وأشار إلى أن التقارير الثلاثة لبعثة تقصي الحقائق تتضمن في معظمها روايات لضحايا التشرد المزعومين من دون أدلة دامغة. وصورت البعثة قوات الأمن في ميانمار بأنها ارتكبت جرائم جماعية فظيعة، في حين تعمدت تجاهل أو عدم ذكر الهجمات المسلحة الاستفزازية والمتعمدة التي شنها إرهابيو جيش أراكان على مواقع أمنية مختلفة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 وآب/أغسطس 2017، وتشكل هذه الهجمات الأسباب التي لا يمكن إنكارها للأزمة الإنسانية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تدِن البعثة الجرائم الفظيعة الموثقة جيدا التي ارتكبها جيش أراكان وأسفرت عن مقتل أفراد أمن ومئات من الأبرياء في راخين، بمن فيهم مئة شخص من سكان القرى الهندوس، في آب/أغسطس 2017. وقال إن وفد بلده يشعر بالجزع إزاء التوصيات ذات الدوافع السياسية والضارة الواردة في التقارير النهائية. فالتقارير تبيّن بوضوح النوايا العدائية تجاه حكومة ميانمار المنتخبة ديمقراطيا وشعب ميانمار المحب للسلام.

62 - وأردف قائلا إن التهديدات بالقتل والتخويف التي قام بها جيش أراكان ضد المشردين في المخيمات في كوكس بازار أدت إلى استحالة بدء عملية الإعادة إلى الوطن. وهناك حاجة ملحة لمواجهة التهديد الأمني الذي يشكله جيش أراكان من أجل تهيئة ظروف مواتية للتنفيذ السريع لعملية الإعادة. ولم تفشل ميانمار على الإطلاق في الوفاء بالتزامها بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في راخين أو أي مكان آخر في البلد، وهي مستعدة للقيام بالمساءلة عن أي انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان حيثما تتوفر أدلة كافية، ولديها القدرة على ذلك. وقد أنشأت الحكومة لجنة التحقيق المستقلة في تموز/يوليه 2018 للتحقيق في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنها جيش أراكان، والسعي إلى المساءلة وتحقيق المصالحة، وتقديم تقرير إلى رئيس ميانمار يتضمن توصياتها. وزارت اللجنة بنغلاديش في الفترة من 17 إلى 22 آب/أغسطس 2019، وهي تنتظر حاليا موافقة حكومة بنغلاديش على قيام الفريق التابع لها المعني بجمع الأدلة والتحقق منها بزيارة إلى منطقة كوكس بازار لإجراء مقابلات مع الضحايا المزعومين وجمع الأدلة منهم.

63 - ومضى يقول إن الحكومة تتعاون مع المجتمع الدولي على أساس إيمانها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. فنجاح تعددية الأطراف يتوقف على مدى امتثال الدول للميثاق وللقانون الدولي الذي ينظم سير العلاقات بين الدول، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتسوية السلمية للمنازعات. وإذا اتخذت الأمم المتحدة، وهي محور تعددية الأطراف، إجراءات تتجاوز حدود ولاياتها لصالح مجموعات معينة من البلدان ولم تتمكن من الدفاع عن الدول الأعضاء من دون تمييز تماشيا مع الميثاق، فستفقد ثقة شعوب الدول الأعضاء.

64 - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بطلب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الإذن بفتح تحقيق في الترحيل المزعوم للروهينغيا من ميانمار إلى

بنغلاديش والتحقيق في الجرائم المزعومة، وشجّع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على التعاون مع المحكمة. وسأل عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بالتوصية التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق بشأن المصالح الاقتصادية للقوات المسلحة، وبشأن العنف الجنسي والجنساني والأثر الجنساني للنزاعات العرقية في ميانمار.

65 - **السيد فيفيلد** (أستراليا): قال إن بلده يعترف بالتحديات المعقدة التي تواجه ميانمار ولا يزال ملتزما بمساعدتها في الانتقال إلى الديمقراطية والمصالحة. ويتعلق جزء كبير من هذا الانتقال بضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة وتحقيق العدالة للضحايا. فاستمرار الإفلات من العقاب لن يؤدي على الأرجح إلا إلى تهيئة ظروف تفضي إلى نشوب مزيد من العنف وردع المشردين عن العودة إلى ديارهم. ويحث وفد بلده ميانمار على التعاون مع آلية التحقيق المستقلة أثناء اضطلاعها بولايتها. ونظرا إلى أن الآلية مكلفة بولاية هامة وأن تحقيقاتها يجب أن تكون شاملة، تساءل عن الطريقة التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تدعم عمل الآلية في السعي إلى كفالة المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة.

66 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن التحذير الوارد في تقرير بعثة تقصي الحقائق من أن حكومة ميانمار لا تزال تحتفظ بنية ارتكاب أعمال إبادة جماعية بحقّ الروهينغيا ينبغي أن يدفع الدول إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة. وقال إن حكومة بلده تؤيد ولاية آلية التحقيق المستقلة لميانمار المتمثلة في جمع الأدلة المتعلقة بالفظائع وحفظها، حيث يشكل ذلك سبيلا أساسيا لوضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتسليم بعثة تقصي الحقائق المعلومات إلى الآلية من أجل إعداد الملفات للملاحقة الجنائية.

67 - وأشار إلى أنه من المقرر أن تقدم لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها حكومة ميانمار تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها في أوائل عام 2020. ولكن وفد بلده لا يتوقع من هذه اللجنة أن تحقق المساءلة. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، سيكون من المفيد معرفة ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لدعم عمل الآلية على أفضل وجه.

68 - **السيد سيغوردسون** (أيسلندا): قال إن التقرير النهائي لبعثة تقصي الحقائق يؤكد المخاوف من أن قوات الأمن في ميانمار قد ارتكبت إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. ورأى أنه من المحبط جدا عدم تعاون حكومة ميانمار مع عمل البعثة ورفضها التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. فيبدو أن حكومة ميانمار لا ترغب في وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة من جانب قوات الأمن. ولذلك يجب أن يبقى تركيز المجتمع الدولي موجها نحو ضمان المساءلة. وتساءل عن السبيل الأمثل لضمان المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني والأثر الجنساني المترتب على النزاع.

69 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يرحب بإنشاء لجنة التحقيق المستقلة، الأمر الذي سيتطلب التزاما قويا وإجراءات ملموسة من حكومة ميانمار. وقد عقدت وزيرة الشؤون الخارجية الإندونيسية اجتماعا مع رئيس اللجنة للإعراب عن دعم إندونيسيا واستعدادها لتقديم المساعدة. ولا ينبغي أن يعرقل السعي إلى كفالة المساءلة الجهود المشتركة الرامية إلى إيجاد حل دائم للحالة الإنسانية الملحة.

70 - وأضاف قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للتوصل إلى حل مستدام وشامل للحالة في ميانمار، على النحو المبين في توصية اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلده على بنغلاديش للمساعدة السخية التي تقدمها إلى اللاجئين في كوكس بازار، ويحث ميانمار على ضمان تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها حكومة ميانمار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن كثب مع ميانمار لمعالجة المسائل الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن.

71 - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن تقرير بعثة تقصي الحقائق يبيّن أدلة على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعاني منها الروهينغيا وتصل إلى درجة أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي. ويتضمن التقرير معلومات جديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، والظروف المعيشية المزرية التي يعاني منها نحو 600 000 شخص من الروهينغيا لا يزالون في البلد، والمصالح الاقتصادية للتاتماداو في المنطقة. وتؤكد هذه الوقائع الحالة المعقدة المتعلقة بضمان العودة الآمنة لأكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش. ومن خلال إتاحة مزيد من الوقت وتوفير الموارد والتعاون، ستتمكن آلية التحقيق المستقلة لميانمار من تيسير الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وفقا لولايتها.

72 - وأضاف قائلا إنه في ظل الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي والتأخر المفرط للجنة التحقيق في تقديم تقريرها، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أنه لا يمكن تحقيق المساءلة إلا عن طريق المجتمع الدولي. ووفقا لسياسة بلده المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب والتطرف العنيف، رصدت قوات الأمن عن كثب المخيمات في كوكس بازار ولم يعثَر على أي عناصر من جيش أراكان. ولا ينبغي نشر شائعات لا أساس لها كذريعة لتحويل الانتباه. ورأى أن تحقيق المساءلة ليس أساسيا من أجل بناء الثقة فحسب، بل أيضا من أجل ضمان المصالحة بين المجتمعات المحلية والأحزاب.

73 - **السيد سبارير** (ليختنشتاين): قال إن بعثة تقصي الحقائق أثبتت حصول جرائم متكررة وخطيرة جدا ضد الروهينغيا في ميانمار، مما يدل على الطابع المنهجي لهذه الجرائم في إطار سياسة أوسع نطاقا تنطوي على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية. وطلب الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مدى مسؤولية القادة وكيفية استخدام آلية التحقيق المستقلة لميانمار والمحكمة الجنائية الدولية للنتائج التي يتم التوصل إليها من أجل تحديد المسؤولية الجنائية الفردية.

74 - **السيد كوزمنكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه بالإضافة إلى الولاية المسيَّسة بالفعل لبعثة تقصي الحقائق، اتبع أعضاؤها نهجا متحيزا وأعدوا تقريرا من الواضح أن له دوافع سياسية، مما يشكل انتهاكا لأحكام مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وتحديدا الأحكام المتعلقة باستخدام مصادر المعلومات. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة استنتاجاتها المثيرة للجدل إلى حد كبير من تقريرها السابق بوصفها الحقيقة المطلقة وتجاوزت مجال خبرة مجلس الأمن. والتوصيات التي قدمتها البعثة لا علاقة لها بحقوق الإنسان؛ بل تقترح البعثة إجراء إصلاح جوهري لقطاع الأعمال في ميانمار مع تغيير في الملكية، يشبه إلى حد كبير عملية استحواذ على الشركات.

75 - ومضى يقول إنه ينبغي إنهاء ولاية البعثة، فمن الواضح أن نتائج عملها لا تبرر الأموال التي تنفق عليها من الميزانية. وينبغي حل الأزمة على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش عن طريق الحوار والتعاون، وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة توفير الدعم للمبادرات البناءة الهادفة إلى تحقيق هذه الغاية، لا إحباطها. فمحاولات قوى معينة لتضخيم الوضع القائم وإضفاء بعد ديني عليه وعرقلة العملية الحساسة لعودة المشردين قسرا، وفي الوقت نفسه التظاهر بأن هذه الإجراءات تُنَفَّذ بدافع القلق إزاء حقوق الإنسان، تحقق نتائج عكسية وتقوّض الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان.

76 - **السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده تحث حكومة ميانمار على الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبيها، وإرساء الأساس لتحقيق المصالحة والعدالة للضحايا، بسبل منها تهيئة الظروف التي ستسمح بعودة الروهينغيا وأفراد المجتمعات الأخرى التي شردها النزاع بصورة آمنة وكريمة وطوعية إلى ميانمار. وتناشد حكومة بلده الدول الأعضاء أن تستجيب لتوصية بعثة تقصي الحقائق باتخاذ خطوات تهدف إلى تعزيز العدالة والمساءلة وعدم تكرار ما حصل، وتنفيذ إجراءات محددة الهدف ضد مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وذلك في غياب أي إجراء من جانب حكومة ميانمار. وتساءل عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتغيير سلوك قوات الأمن في ميانمار وغيرها من الجهات المسؤولة عن الانتهاكات والتجاوزات الفظيعة لحقوق الإنسان. وسأل عما يمكن القيام به للحد من النفوذ الاقتصادي للقوات المسلحة في ميانمار.

77 - **السيد داروسمان** (رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار): قال إن الأمم المتحدة ما فتئت تتناول حالة ميانمار منذ عام 1992. ومن شأن تحليل التقارير التي صدرت منذ ذلك الحين أن يظهر النمط الثابت للانتهاكات وجسامة الفظائع التي ارتُكبت في البلد، وقد أفضى ذلك إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في 25 آب/أغسطس 2017 في ولاية راخين. ومن قبيل المخادعة أن يطرح ممثل ميانمار مسألة الفظائع التي ارتكبها جيش أراكان، لأن تقرير بعثة تقصي الحقائق تضمن المجموعة الكاملة للفظائع التي وقعت، بما في ذلك نتائج التحقيقات في أفعال جيش أراكان.

78 - وأضاف قائلا إن بعثة تقصي الحقائق قد تصرفت وفقا لولايتها، وعلى النحو الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وخلال فترة التمديد التي جرت الموافقة عليها، أنجزت بعثة تقصي الحقائق مهمة توحيد النتائج التي خلصت إليها، مما أدى إلى إجراء تحقيق في الأنشطة التجارية لقوات تاتماداو. وقد أثبتت بعثة تقصي الحقائق أن قوات تاتماداو زاولت أعمالها دون أن تتقيد بالقيود الهيكلية التي تفرضها الميزانية الوطنية، مما مكّنها من القيام، في مأمن من العذاب، بارتكاب فظائع باستخدام الموارد التي قامت بتعبئتها من خلال أنشطتها التجارية في ميانمار. ورأى أن من الضروري إنهاء أي علاقات تجارية اقتصادية مع قوات تاتماداو وإعادة توجيه تلك العلاقات نحو قطاعات أخرى. وذكر أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي ينبغي أن يُوجَّه نحو آلية التحقيق الدولية لميانمار بهدف ضمان المساءلة.

79 - ودعا إلى تقديم تقارير عامة إضافية عن ميانمار لرصد تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يُنفَّذ، خلال العامين الماضيين، أي من توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وذكر أن الخطوة التالية هي تقديم الدعم الكامل للآلية من خلال توفير الموارد، وبذل جهود النوايا الحسنة، والإبلاغ العام، ومواصلة رصد الحالة على أرض الواقع.

80 - **السيد سوان** (ميانمار): قال، في معرض رده على التعليق الذي أدلى به رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، إن الأمم المتحدة تدقق النظر بالفعل، منذ عام 1992، في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، مما يدل على ضرورة إعادة النظر في النظام، ويبعث على التساؤل عن السبب الذي حال دون نجاح الولاية حتى الآن.

81 - **السيد أوخيا كينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): عرض تقريره (A/74/275)، فقال إن انعدام الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلغ مستوى ينذر بالخطر، حيث يعاني حوالي نصف السكان من نقص التغذية. وتنتهك حكومة البلد التزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال سياساتها الاقتصادية والزراعية الفاشلة. ويجري تحويل الموارد الاقتصادية للبلد بعيدا عن الاحتياجات الأساسية للشعب؛ ويتفشى التمييز في نظام التوزيع العام؛ وقد أدى التنظيم الجماعي للزراعة، والقيود المفروضة على قدرة المزارعين على الاعتناء بقطع الأراضي المنفردة والاستفادة منها، إلى زيادة تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي.

82 - وأضاف قائلا إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أخفقت في تهيئة ظروف يمكن للناس في ظلها ممارسة التجارة بصورة آمنة دون التعرض للتجريم والابتزاز وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة. وقد أدى فشل الحكومة في تنظيم هذا النشاط السوقي الوليد على النحو السليم إلى تفاقم عدم المساواة في البلد. وقد ساهمت الأحوال المناخية، وعدم خصوبة الأراضي، والكوارث الطبيعية، والأثر السلبي للجزاءات أيضا في انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، رحب بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لإعفاء الجهات الفاعلة الإنسانية من الجزاءات لتمكينها من الاضطلاع بمهامها، وشجع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) على توسيع مفهومها لما يندرج ضمن الأعمال الإنسانية حتى تتمكن تلك الجهات الفاعلة من الاضطلاع بولايتها بشكل كامل.

83 - وأردف قائلا إن إخضاع المواطنين للمراقبة ورصدهم عن قُرب وما شاكل ذلك من القيود الصارمة على الحريات الأساسية لا يزال منتشرا على نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتسيطر إدارة الدعاية والدعم المعنوي التابعة لحزب العمال الكوري على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛ وهناك نظام لمراقبة الأقران وصفه العديد من الهاربين من البلد بأنه نظام خانق؛ ويعيش الناس في خوف دائم من أن يُرسَلوا إلى أحد معسكرات الاعتقال السياسي.

84 - ودعا إلى الإفراج التدريجي عن السجناء السياسيين، ولا سيما الأشخاص الذين احتُجزوا تعسفاً بموجب القانون الدولي. وأشار إلى أنه، خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل التي عُقدت في أيار/مايو 2019، صرح ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن إظهار الرأفة تجاه السجناء سيضر بأمن الدولة. وعلق على ذلك بالقول إنه، بوصفه مقرراً خاصاً، لا يدعو الحكومة إلى إظهار الرأفة، بل إلى إعمال حقوق الإنسان الأساسية للسجناء، بما في ذلك الضمانات ضد الاحتجاز التعسفي. وحث الحكومة كذلك على السماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى المعسكرات، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارتها.

85 - واستطرد قائلا إن حالات الاختفاء القسري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشمل حالات الأشخاص الذين اختُطفوا من جمهورية كوريا أثناء الحرب الكورية وبعدها، واليابانيين والأجانب الآخرين الذين اختُطفوا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ولا بد من إدراج مسألة إيجاد حل لمشكلة المختطفين في مفاوضات السلام لأنها تشكل انتهاكا مستمرا لحقوق المختطفين وأفراد أسرهم.

86 - وتابع يقول إنه لقد سُجل ارتفاع في عدد حالات الاحتجاز لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الصين. ولا ينبغي إعادة الهاربين الموجودين في الصين قسراً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن هناك أسبابا وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأنهم سيتعرضون للتعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية على هذه الحالات. وأعرب عن أمله في أن تؤدي زيادة التعاون مع حكومة الصين إلى مزيد من الامتثال للمعايير الدولية.

87 - ومضى قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة، فإنه لم يرَ أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في البلد. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لضمان المساءلة عن التجاوزات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، وأن يعمل بصورة بناءة مع

سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، شارك البلد في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل وقبل 132 توصية من الدول الأعضاء. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات العاملة في الميدان، أن تعمل مع الحكومة لمساعدتها في تنفيذ تلك التوصيات. وعقب الاستعراض الدوري الشامل، شارك ممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً للمرة الأولى في حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمدة ثلاثة أيام.

88 - وذكّر حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن هناك معايير دولية لحقوق الإنسان تتجاوز سيادة الدولة ويجب على جميع البلدان احترامها وحمايتها. واعتبر أن إدماج حقوق الإنسان الأساسية هذه في المفاوضات أمر حاسم لاستدامة أي اتفاق لنزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

89 - **السيدة واكر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): أشارت إلى أن وفداً من المسؤولين الكوريين الشماليين قد سافر إلى جنيف للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقالت إن الحديث الصريح عن القضايا الخلافية في إطار هذا التبادل يشكل خطوة أولى هامة في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، سألت عن الكيفية التي يمكن بها توسيع نطاق هذا التعاون والتبادل وتفعيلهما، بما في ذلك من خلال الهيكل الميداني للمفوضية في المنطقة.

90 - وأضافت قائلة إن قرار مجلس حقوق الإنسان 20/40 مدّد ولاية خبراء المساءلة، الذين سيكون عملهم حاسما في عمليات السلام والعدالة في المستقبل. وسيكون من المفيد معرفة المزيد عن الصلات التي تربط بين عمل المقرر الخاص وعمل خبراء المساءلة ومعرفة ما يمكن للمجتمع الدولي فعله لزيادة دعم مساعي كل منهما.

91 - وسألت عن الخطوات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الفرصة التي أتاحتها الاجتماعات بين الكوريتين والاتصالات بين الشعبين، بما في ذلك لم شمل الأسر.

92 - **السيد دينجر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يدين ضلوع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عمليات الاختطاف والاختفاء القسري على الصعيد الدولي. وذكر أن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص يشهد تزايدا، خاصة إلى الصين. وقال إن من دواعي القلق البالغ ما أُبلغ عنه من استخدام التعذيب والإجهاض القسري وقتل الأطفال في أعقاب الإعادة القسرية للأفراد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة أيضا إزاء انتهاكات حقوق العمال؛ وانعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية اللذين تسبّب فيهما سوء الإدارة والاختلاس؛ والظروف الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة. وأشار إلى أن من المثير للقلق أيضا أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تؤيد 63 توصية من التوصيات التي قُدمت أثناء الاستعراض الدوري الشامل.

93 - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن بلدها يدعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام تطلعات شعبها للحرية، ويحثها على اتخاذ تدابير فورية لإغلاق معسكرات الاعتقال السياسي. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستفيد من الاستعراض الدوري الشامل وأن تعزز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع آلية الإجراءات الخاصة. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز احترام حقوق الإنسان على نحو أفضل في الحوارات السياسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

94 - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن حكومة بلده تأسف لأنه على الرغم من التزام الطرفين بإبقاء الحوار مفتوحا من أجل إحراز تقدم نحو عملية السلام ونزع السلاح النووي وإقامة علاقات بين الكوريتين، لم يحدث أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأل عن مسار العمل الذي يتعين اتباعه لتحقيق المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي وتعزيز إدراج حقوق الإنسان في جدول أعمال السلام. وطرح سؤالا بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تلك المفاوضات فيما يتعلق بتعزيز مراعاتها لآراء المواطنين من داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

95 - **السيدة بريكريلوفا** (تشيكيا): قالت إن بلدها يؤيد تماما الدعوة إلى إدراج جدول أعمال لحقوق الإنسان في محادثات السلام. وذكرت أن من دواعي القلق العميق وجود نظام لمعسكرات الاعتقال السياسي وورود تقارير عديدة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك المعسكرات. وقالت إن حكومة بلدها تحث قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح للمراقبين الدوليين المستقلين بالوصول إلى المعسكرات. وسألت عما يمكن للمجتمع الدولي فِعلُه، إضافة إلى ما فَعله، لضمان العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

96 - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك اختطاف الرعايا الأجانب، لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وأوضحت أن اليابان تطالب بعودة جميع ضحايا الاختطاف فورا. وسألت عن نوع الجهود التي يتعين بذلها لمواصلة بناء قدرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيكلها الميداني في سيول.

97 - وأضافت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تكف عن تحويل مواردها نحو تطوير الأسلحة والقذائف النووية وتركز على رفاه شعبها. ورأت أن من الضروري توخي الحذر في التحدث عن الأثر السلبي للجزاءات، مثلما أوصى به التقرير، إلى حين توافر بيانات إحصائية وبيانات أخرى لتقييم أثر تلك الجزاءات.

98 - **السيد بارك شول - جو** (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده تشدد على أهمية الحوار والتعاون في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق السلام المستدام. ويحيط وفد بلده علما بما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا من تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويأمل في أن يفي البلد على نحو سلمي بالتزامه تجاه الاستعراض الدوري الشامل باتخاذ تدابير ملموسة. ويشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على زيادة المشاورات والتعاون مع المنظمات الدولية.

99 - وأضاف قائلا إن مسألة الأسر المشتتة هي من أكثر قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية إلحاحا وأهمية. وتلاحظ حكومة بلده مع التقدير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قبلت التوصية المقدمة في هذا الصدد خلال الاستعراض الدوري الشامل. ويشجع وفد بلده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعجيل بالتعاون الإنساني مع جمهورية كوريا لحل هذه المسألة. وهو يشاطر الشواغل المتعلقة بالمستويات المنذرة بالخطر لانعدام الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويتفق مع الرأي القائل بضرورة توسيع نطاق التعاون الإنساني دون تسييس.

100 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض استخدام آليات الأمم المتحدة لاستهداف البلدان، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأغراض سياسية. ويرفض أيضا استخدام المعايير المزدوجة في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وهو ما يتبين من التركيز على دول بعينها في حين تُتجاهل الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها دول أخرى. ولا تفضي المواجهة والعداء إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي تسوية المنازعات على أساس الحوار، بما يكفل احترام مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

101 - **السيدة فيلدمان** (أستراليا): قالت إن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية. وأعربت عن أسفها لسماع أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة بلا هوادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت إن على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين حالة حقوق الإنسان لمواطنيها، وتنفيذ تدابير المساءلة، والتعاون مع عمليات الأمم المتحدة وممثليها، بمن فيهم المقرر الخاص. وأعربت عن قلق حكومة بلدها إزاء الطلب الذي قدمته مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وكالات الأمم المتحدة بتخفيض عدد موظفيها في البلد بحلول نهاية عام 2019، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى إعاقة قدرة المنظمة على الاضطلاع بعملها في البلد في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني.

102 - **السيد كوزمنكوف** (الاتحاد الروسي): قال أن نظر اللجنة في حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان لا يجلب أي قيمة مضافة. فهو لا يؤدي إلى اشتداد المواجهة بين الدول الأعضاء فحسب، بل يشكل أيضا استخداما مخطئا وغير فعال للأموال. وإدراج بند جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس إلا مظهراً من مظاهر التسييس والانتقائية وازدواج المعايير. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة التقنية على أساس الحوار. وينبغي النظر في حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان بواسطة الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، وهو منبر راسخ يتيح فرصة للتعاون البناء والقائم على الاحترام المتبادل.

103 - **السيد روهلاند** (ألمانيا): حث قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على منح المنظمات الإنسانية الدولية مزيدا من فرص الوصول وضمان الرصد دون عوائق، ورحب بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البلد، ولكنه قال أن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان ومحنة المحتجزين في ظروف مروعة في معسكرات السجون السياسية تشكل مصدر قلق عميق. وتساءل عما إذا كانت التطورات السياسية في شبه الجزيرة الكورية تتيح للمجتمع الدولي فرصاً جديدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

104 - **السيد سامسون** (فرنسا): قال أن حكومة بلده تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة. فمن غير المقبول استخدام العنف الجنسي والجنساني كممارسة مؤسسية تظل دون عقاب.

105 - **السيدة كوي دلغادو** (كوبا): قالت أن وفد بلدها لا يستصوب إنشاء الولايات التي تتعلق ببلدان محددة ولا تحظى برضا البلد المعني، لأنها ولايات انتقائية وتمييزية تحركها دوافع سياسية. فالتعاون الدولي الحقيقي القائم على مبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية هو أفضل سبيل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة.

106 - وأضافت أن التركيز على فرض العقوبات والجزاءات لا يساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان؛ بل على العكس من ذلك، فإن الجزاءات تقوض حقوق الإنسان لسكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوضحت أن كوبا لا تؤيد الجزاءات العقابية. بل هي تفضل استكشاف كافة السُبل الممكنة لتعميق الحوار البنّاء القائم على الاحترام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

107 - **السيد ريد** (المملكة المتحدة): قال أن المجتمع الدولي ملتزم بمواصلة الضغط على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتتخلى عن برامجها غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة، والتي تشكل خطرا على الأمن الدولي وتجعل الموارد تنحرف عن احتياجات السكان. وسأل عما يمكن بذله من جهود إضافية لضمان عدم إعادة اللاجئين الشرعيين الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسراً إلى بلدهم بعد عبورهم الحدود الدولية.

108 - **السيدة ندايشيمي** (بوروندي): قالت أن وفد بلدها يرفض سياسة الانتقائية والمعايير المزدوجة التي تقوض الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يتفادى كل مواجهة لا تساعد البلد المعني على معالجة قضاياه الإنمائية.

109 - **السيدة ولبيك** (النرويج): قالت أن وفد بلدها يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تقديم معلومات عن الكيفية التي ستترجم بها التزاماتها المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل إلى إجراءات ملموسة، ورحبت بالجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تزيد من دعمها لتحسين حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

110 - ومضت قائلة إن النرويج تؤيد النداء الذي وجهه المقرر الخاص من أجل نشر معلومات عن معسكرات السجون السياسية ودعوة هيئات الرصد الدولية المستقلة إلى زيارتها. فالتقارير المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء المحتجزات تثير قلقا بالغا. وحثت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بسبل منها توجيه دعوة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة البلد.

111 - **السيد ياركوفيتش** (بيلاروس): قال أن وفد بلده يرفض ويعارض إنشاء آليات انتقائية ذات دوافع سياسية تتعمد المواجهة ولا تقدر على القيام بعملها بنزاهة أو على تحسين حالات حقوق الإنسان في البلدان المعنية. فمثل هذه الآليات يَعْرض صورة مشوهة لحقوق الإنسان، وتكون توصياته منفصلة عن الواقع من حيث تنفيذها عملياً. ولا يمكن بلوغ الأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة إلا بالانخراط مع الدول في حوار يقوم على الاحترام.

112 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال أن استغلال المنتدى الذي تتيحه اللجنة الثالثة لأغراض سياسية يعدّ انتهاكاً للمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والشفافية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس والموضوعية، ويقوض التعاون والحوار كأساس لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعملية الاستعراض الدوري الشامل تمكن من النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وبمشاركة مجدية من الحكومة المعنية.

113 - **السيد بوي** تاي كوانغ (فييت نام) أكد من جديد أهمية الدخول في حوار بنّاء على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، وشدد على دور الاستعراض الدوري الشامل بوصفه وسيلة غير انتقائية وموضوعية لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة شاملة. وتشعر فييت نام بالقلق إزاء عمليات الاختطاف، وهي تدعو جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار وبذل المزيد من الجهود لحل هذه المسألة.

114 - **السيدة وانغ يي** (الصين): قالت أن بلدها أيد باستمرار إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والعمل على صون السلام والاستقرار، وهو يعتقد اعتقادا راسخا أن كل المشاكل ينبغي أن تُحل عن طريق الحوار والتفاوض. فقد حدثت تطورات إيجابية في شبه الجزيرة، ووفد بلدها يأمل أن تدفع الأطراف المعنية قُدماً بعملية السلام وأن تعمل على تحقيق سلام واستقرار يطول أمدهما في المنطقة.

115 - واستطردت قائلة أن فيما يتعلق بمسألة عمليات الإعادة القسرية التي أثارها المقرر الخاص، من المهم أن تتم الإشارة إلى أن الكوريين الشماليين الذين يدخلون أراضي الصين بصورة غير قانونية لأسباب اقتصادية ليسوا لاجئين بل أفراداً يُخِلّون بالضوابط الحدودية الصينية. وهذه الحالات تعالَج دائما على النحو المناسب وفقا للقوانين المحلية والدولية والمبادئ الإنسانية.

116 - **السيد أوخيا كينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن رغبته في تسليط الضوء على عدم حضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القاعة، مما يعني أن أحد الأطراف المعنية غائب عن الحوار التفاعلي. ومرة أخرى، يثبت ذلك منعه المطلق من الوصول باعتباره مقررا خاصا، مما أعاق قدرته على التفاعل مع السلطات وزيارة البلد والوفاء بولايته. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لم تتعاون أيضا بطريقة مجدية مع آليات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، لم تف بالتزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان.

117 - ثم قال إن فيما يتعلق بموضوع المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في شباط/فبراير 2014 (A/HRC/25/63)، الذي أثبت وجود جرائم ضد الإنسانية، يتضمن التوصية بأن يحيل مجلس الأمن القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية لتتخذ إجراءات بشأنها. ولضمان عملية انتقالية مستدامة، من الأهمية بمكان أن تسعى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

118 - وأضاف أن على الرغم من استحالة إقامة روابط التعاون مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه سعى إلى تعزيز التفاعل بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والحكومة. وفي ذلك السياق، وفي أعقاب حلقة العمل التدريبية التي نُظمت في أيار/مايو 2019، أتيحت للمفوضية السامية لحقوق الإنسان فرصة هامة لمواصلة استكشاف تلك الإجراءات ولوضع استراتيجية للتعاون مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أعربت عن استعدادها للعمل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

119 - ومضى قائلا أن ممثل جمهورية كوريا أشار إلى الأسر التي تفرقت خلال الحرب الكورية. وبما أن من الواضح أن تلك المسألة تتعلق بحقوق الإنسان، فينبغي ألا تقوم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتسييسها أو استخدامها كأداة للتفاوض. وأعرب عن أمله في أن يتم قريبا جمع شمل تلك الأسر.

120 - واستطرد قائلا أن من الضروري إدراج حقوق الإنسان في مفاوضات نزع السلاح النووي وتحقيق السلام. ويمكن طرح شروط معينة على الطاولة مع تقدم المفاوضات، ومنها التعاون مع ولايته وولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلاً عن منح لجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية الوصول إلى البلد.

121 - واسترسل قائلا أنه تعاون مع حكومة الصين بشأن مسألة الهاربين الذين يعبرون الحدود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الصين. وكانت توصيته إلى حكومة الصين، وفقا للمبادئ الإنسانية، هي النظر بعناية فائقة في كل حالة من حالات الإعادة إلى الوطن مع مراعاة أن الهاربين يمكن أن يتعرضوا لسوء المعاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا أجبروا على العودة إليها.

122 - وفيما يتعلق بنظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن، رحب بقيام المجلس بتحسين آليات الإعفاء استجابة للمسائل المثارة فيما يخص الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية العاملة على أرض الواقع. وقال أنه سيواصل النظر في أثر الجزاءات على السكان الذين يعيشون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

123 - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

124 - **السيد زانغ** جون (الصين): قال أن على المجتمع الدولي أن يسعى إلى إحراز تقدم مشترك من خلال الحوار والتعاون، وأن يحترم الخيارات الإنمائية المستقلة ونماذج حماية حقوق الإنسان القائمة في جميع البلدان، وأن يعزز التعلم المتبادل والتعايش بين الحضارات في وئام. وقد تحققت إنجازات هائلة في مجال حقوق الإنسان في الصين على مدى السنوات السبعين الماضية، وثبت أن مسار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية يناسب الظروف الوطنية للبلد ويفيد السلام والرخاء في العالم.

125 - ثم أضاف أن في هذا العالم الذي يسوده التنوع، من الطبيعي أن تكون هناك تفاوتات وخلافات بين البلدان. ومن المهم أن يتم تعزيز التفاهم المتبادل ومد الجسور عن طريق الحوار والنهوض بالتعلم المتبادل. غير أن الولايات المتحدة وبعض البلدان القليلة الأخرى حاولت استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية

للصـــين. وتلـك البلـدان لا تكنّ أي تقـدير لتعـدديـة الأطراف والمســـؤوليات الدولية، وتتبنى الانفرادية والحمائية وتنســـحب من الاتفاقات الدولية. وحكومة بلده تحث تلك البلدان على التخلي عن عقليتها التي عفا عليها الزمن وعن أعمالها البغيضـة المتمثلة في الهيمنة وســـياســـة القوة. وينبغي لتلك البلدان، التي لا تبدي أي ندم على سجلاتها الرهيبة في مجال حقوق الإنسان ولا تبالي بالآلام التي تعانيها شعوبها من جراء العنف المسلح والتفاوت في الثروة والتمييز العنصري، وعليها أن تتأمل في نفسها وأن تصحح أخطاءها.

126 - واســتطرد قائلا أن الإنجازات الإنمائية التي حققتها الصــين تحظى بالاعتراف على نطاق واسـع، وأن سـكانها البالغ عددهم نحو 1,4 بليون نسـمة يعيشـون في سـلام وحرية وسـعادة. وحث البلدان المعنية على تفادي تسييس قضـايا حقوق الإنسـان وعلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين والعودة إلى طريق الحوار والتعاون.

127 - **الســيدة فانغكو** (الفلبين): تكلمت في إطار ممارســة حق الرد، فقالت أن قرار مجلس حقوق الإنسان 2/41 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسـان في الفلبين لم يعتمده سوى 18 من أصـل 47 عضـوا من أعضـاء المجلس. ولذلك فإن صـحته مشـكوك فيها إلى حد كبير لأنـه لا يمثـل إرادة المجلس، كمـا لا يمثـل إرادة البلـدان النـاميـة التي تُســـتهدف دائما بمثل تلك القرارات. وتشـــكل العملية المؤدية إلى اعتماد القرار انتهاكا ســـافرا للقيم والمبادئ العالمية التي تجمع الأمم المتحدة، بما فيها احترام السـيادة وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد والشفافية.

128 - وأضــافت أن الإصــرار باســتعلاء على ألا يتم الاســتماع إلا لصــوت الجهة التي توجه الاتهام يتجاهلَ قيمة الحوار. ولذلك فإن القرار يعد بمثابة إهانة للمبادئ الأســاســية لمجلس حقوق الإنســان. فعندما صوتت الفلبين على إنشاء المجلس في عام 2006، كان دافعها في ذلك هو تطلعها إلى السير قدما بالأعمال الرامية إلى تحقيق ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنســان، وأصــرت على قطع التزام قوي بضمان العدالة والكرامة والضمير وحقوق المرأة.

129 - ومضـت قائلة أن من غير الممكن لأي دولة أن تقول أن لها ســـجل نظيف تماما في مجال حقوق الإنســـان. وتســـييس حقوق الإنسان لا ينصف قضية حقوق الإنسان، والقرارات الانفرادية تقوض مجلس حقوق الإنسـان. وقد ذهبت ميزانية القرارات الانفرادية في دفع المرتبات ورسـوم الخدمات الاسـتشـارية ونفقات السـفر، بدلا من أن تخصـــص لبرامج ملموســـة لبناء القدرات. وثمة حاجة إلى تكريس الاهتمـام والموارد لتعزيز الحوار والتعـاون فيمـا بين الـدول، وتقـديم المسـاعدة التقنية، ووضـع وتنفيذ برامج تُغيِّر الوضـع على أرض الواقع وتحدث أثرا إيجابيا في حياة الناس.

رفعت الجلسة الساعة 18:10.